

اللامركزية الإدارية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

Administrative decentralization as a means of achieving sustainable development

سعيد عبد القادر معاذ

جامعة الجلفة (الجزائر)

aehtito@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/08/01

تاريخ القبول: 2025 / 07 / 27

تاريخ الاستلام: 2025/04/20

ملخص:

تستكشف هذه الورقة البحثية كيف يمكن أن تُشكّل اللامركزية الإدارية أداةً استراتيجيةً لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان التي تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية. تشير اللامركزية إلى نقل الصلاحيات الإدارية من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية أو الإقليمية. وتتخذ اللامركزية أشكالاً متعددة: إقليمية، ووظيفية، ومؤسسية. تُسلط الدراسة الضوء على فوائد اللامركزية، مثل: تقريب عملية صنع القرار من المواطنين. تشجيع الاستثمار المحلي والتنمية الاقتصادية. تحسين الوصول إلى الخدمات العامة كالصحة والتعليم. تعزيز حماية البيئة من خلال العمل المحلي. مع ذلك، تناقش الورقة أيضاً تحديات مثل: الغموض القانوني والمؤسسي. ضعف الموارد المالية على المستوى المحلي. نقص الموارد البشرية الماهرة والأدوات التكنولوجية. تخلص الورقة إلى أنه لكي تُسهم اللامركزية بفعالية في التنمية المستدامة، يجب أن تدعمها: أطر قانونية واضحة. استقلالية مالية كافية. بناء القدرات. مشاركة المواطنين وتعاونهم الفعّال مع المجتمع المدني. في جوهرها، يُمكن للامركزية، إذا ما طُبقت جيداً، أن تُعزز تنميةً أكثر شمولاً وتوازناً ومسؤوليةً بيئيةً.

كلمات مفتاحية: اللامركزية الإدارية، حماية البيئة، مؤشرات التنمية المستدامة، الوسائل والأدوات القانونية لحماية

البيئة

Abstract:

: This paper explores how administrative decentralization can serve as a strategic tool for achieving sustainable development, especially in countries facing socio-economic and environmental challenges. Decentralization refers to the transfer of administrative powers from the central government to local or regional authorities. It exists in several forms: territorial, functional, and institutional. The study highlights the benefits of decentralization, such as: Bringing decision-making closer to citizens. Encouraging local investment and economic development. Improving access to public services like health and education. Promoting environmental protection through local action.



This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License

However, it also discusses challenges like: Legal and institutional ambiguity. Weak financial resources at the local level. Lack of skilled human resources and technological tools. The paper concludes that for decentralization to effectively contribute to sustainable development, it must be supported by: Clear legal frameworks. Adequate financial autonomy. Capacity building. Strong citizen participation and collaboration with civil society. In essence, decentralization, if well-implemented, can foster more inclusive, balanced, and environmentally responsible development.

Keywords: Administrative decentralization, environmental protection; sustainable development indicators; legal means and tools for environmental protection

1- مقدمة

في ظل التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم المعاصر على مختلف الأصعدة، أصبحت التنمية المستدامة من أبرز التحديات التي تواجه الدول، خصوصاً تلك الساعية إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة. ومع بروز أوجه القصور في نموذج الدولة المركزية، برزت اللامركزية الإدارية كآلية بديلة تهدف إلى تحسين أداء الإدارة العامة وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي.

لقد كشفت التجارب المقارنة أن الانتقال نحو اللامركزية يساهم في رفع فعالية السياسات العمومية، ويعزز روح المبادرة والتنمية المحلية، بما يخدم الأهداف الكبرى للتنمية المستدامة. لذلك، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه اللامركزية في تحقيق التنمية المستدامة، مع تحليل مقومات نجاحها وإبراز التحديات التي تعيق تفعيلها.

أولاً: الإطار المفاهيمي للامركزية الإدارية والتنمية المستدامة

1.1 اللامركزية الإدارية: المفهوم والتطور

- اللامركزية الإدارية تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية أو مصلحة مستقلة قانوناً. وهي تختلف عن اللامركزية السياسية، حيث تبقى الوظيفة السيادية (تشريع، قضاء، دفاع، خارجية) بيد الدولة المركزية. وتعود جذور اللامركزية إلى المفكرين الليبراليين أمثال توماس هوبز وجون لوك الذين ربطوا بين الحريات الفردية وتقليص هيمنة الدولة المركزية.

- اللامركزية تأخذ أشكالاً متعددة:
- اللامركزية الإقليمية: تُمكن الجماعات المحلية من اتخاذ قرارات مناسبة لخصوصياتها.
- اللامركزية المرفقية: تنظم نشاطاً إدارياً عاماً خارج الجهاز الوزاري عبر مؤسسات عمومية مستقلة.
- اللامركزية الوظيفية: تُفوض اختصاصات نوعية لمؤسسات عمومية في قطاعات محددة.

1.2 مفهوم التنمية المستدامة: من النمو إلى التوازن

- ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" في تقرير برونتلاند سنة 1987، كرد فعل على نماذج التنمية التي تجاهلت البيئة والعدالة الاجتماعية. وتعتمد على ثلاث دعائم:
- الركيزة الاقتصادية: تحقيق نمو اقتصادي شامل.
- الركيزة الاجتماعية: الحد من الفقر وتحقيق العدالة.
- الركيزة البيئية: حماية الموارد وضمان ديمومتها.

ثانياً: مبررات اختيار اللامركزية لتحقيق التنمية المستدامة

2.1 الاختلالات الناتجة عن المركزية المفرطة

- في العديد من الدول، أدّت المركزية إلى:
- تهميش المناطق البعيدة.
- تباطؤ في اتخاذ القرارات.
- ضعف مردودية البرامج التنموية بسبب غياب الخصوصية المحلية.
- تفشي البيروقراطية وانعدام الشفافية.

2.2 المبررات الموضوعية لتبني اللامركزية

- تعزيز المشاركة المحلية: باعتبار أن السلطات المحلية أقرب للمواطن وتفهم حاجياته.
- تفعيل الشفافية والمساءلة: من خلال قرب المواطن من متخذي القرار.

- تحقيق النجاعة في تسيير الموارد: عبر استغلالها في سياقها المحلي.
- إعادة توزيع التنمية جهوياً: مما يقلص الفوارق بين المركز والأطراف.

ثالثاً: اللامركزية كآلية لتنفيذ أبعاد التنمية المستدامة

3.1 اللامركزية والتنمية الاقتصادية المحلية

تؤدي اللامركزية إلى:

- تطوير البنية التحتية في المناطق النائية.
- خلق مناخ جاذب للاستثمار المحلي.
- تمكين البلديات من إعداد خطط اقتصادية تتماشى مع مؤهلاتها (الزراعة، السياحة، الصناعة...).
- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص محلياً.
- مثال تطبيقي: التجربة المغربية مع "الجهوية المتقدمة" ساهمت في دعم البرامج الاقتصادية الجهوية، كمخططات

التنمية الجهوية RDP.

3.2 اللامركزية والتنمية الاجتماعية

من خلال:

- تحسين الخدمات الأساسية كالتيقلم والصحة والسكن.
- إشراك المواطنين في تحديد أولويات الإنفاق.
- تعزيز التضامن الاجتماعي والحد من الفقر والهشاشة.

3.3 اللامركزية والبعد البيئي

- تمكين الجماعات المحلية من مراقبة الأنشطة الملوثة.

- تنظيم برامج محلية لإعادة التدوير وتشجير المدن.
- تطبيق معايير البناء المستدام في رخص التعمير.

رابعاً: التحديات التي تعرقل فاعلية اللامركزية

4.1 التحديات القانونية

- غموض الإطار القانوني وعدم وضوح توزيع الاختصاصات.
- تغليب الوصاية على الاستقلالية.
- ضعف التنسيق بين السياسات الوطنية والمحلية.

4.2 التحديات المالية

- مركزية الموارد المالية.
- ضعف النظام الجبائي المحلي.
- الاعتماد الكبير على تحويلات الدولة، ما يضعف الاستقلال المالي للجماعات.

4.3 التحديات التقنية والبشرية

- ضعف الكفاءات على المستوى المحلي.
- نقص في التكوين المستمر.
- غياب المعطيات الإحصائية الدقيقة التي تُساعد في التخطيط.

خامساً: شروط تفعيل اللامركزية من أجل تنمية مستدامة

5.1 إصلاح الإطار القانوني

- إصدار تشريعات واضحة تحدد صلاحيات كل جهة.
- تعزيز استقلالية القرار المحلي.

- تطوير قوانين الشراكة بين الجماعات والقطاع الخاص.

5.2 تعزيز القدرات البشرية والتقنية

- دعم معاهد تكوين الأطر المحلية.
- رقمنة الخدمات لتسهيل التسيير والشفافية.
- تبادل الخبرات بين الجماعات عبر الشبكات الدولية.

5.3 تنوع مصادر التمويل المحلي

- تطوير الجباية المحلية.
- تشجيع التمويل التشاركي والمقاولات الاجتماعية.
- إنشاء صناديق دعم مخصصة للمناطق الهشة.

5.4 إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص

دعم الجمعيات المحلية وتمكينها من لعب دور تنموي.

وضع آليات استشارية دائمة (مجالس الأحياء، لجان التخطيط المحلي).

تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة لتكون فاعلاً محلياً في التنمية.

خاتمة

اللامركزية لم تعد مجرد خيار إداري، بل أصبحت خياراً استراتيجياً لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. فهي تُمكن من فهم أدق لحاجيات المواطنين، وتسمح بتصميم سياسات عمومية مرنة ومتلائمة مع الخصوصيات المحلية. غير أن نجاح هذا النموذج يتطلب توفر بيئة قانونية ومالية ومؤسسية مناسبة، إلى جانب إرادة سياسية قوية تُكرّس ثقافة التشاركية والشفافية. وفي ظل الرهانات الدولية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 2030، تبدو الحاجة أكثر إلحاحاً إلى جعل اللامركزية أحد أعمدة إصلاح الإدارة العمومية وتفعيل الديمقراطية التشاركية، بما يعزز الاندماج الاجتماعي ويضمن استدامة الموارد.

قائمة المصادر و المراجع

1. الأمم المتحدة. (1987). تقرير برونتلاند: مستقبلنا المشترك – لجنة البيئة والتنمية العالمية.
2. UNDP – United Nations Development Programme. (2009). Decentralization: A Sampling of Definitions.
3. World Bank. (2000). Entering the 21st Century: World Development Report 1999/2000. Oxford University Press.
4. عابد شريف. (2015). اللامركزية الإدارية ودورها في التنمية المحلية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12.
5. بلقاسم سلاطنية. (2021). الحكم المحلي في الجزائر: بين النصوص والواقع. دار الهدى، الجزائر.
6. Smoke, Paul. (2003). Decentralisation in Africa: Goals, Dimensions, Myths and Challenges. Public Administration and Development, Vol. 23.
7. خليفة علي. (2018). اللامركزية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 3.
8. OECD. (2019). Making Decentralisation Work: A Handbook for Policy-Makers. OECD Publishing.
9. Cheema, G. Shabbir & Rondinelli, Dennis A. (2007). Decentralizing Governance: Emerging Concepts and Practices. Brookings Institution Press.
10. وزارة الداخلية والجماعات المحلية (الجزائر). (2020). دليل تفعيل التنمية المحلية المستدامة.